الصباح الاقتصادية
12
العدد 2757 - السنة العاشرة
الثلاثاء 6 شعبان 1438 - الموافق 2 مايو 2017
Tuesday 2 May 2017 - No.2757 - 10th Year

مؤكداً أهمية تكثيف الجهود للحد من الاعتماد على النفط

الصالح: سنواصل التعامل مع الملف النفطي حتى لو عاد سعر البرميل إلى 100 دولار

اكد نائب رئيس الوزراء ووزير المالية انس الصالح اهمية تكثيف الجهود للحد من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل في الكويت.

وقال الوزير الصالح "يجب زيادة حدة الجهود الضعيفة السابقة للحد من الاعتماد على النفط ولأول مرة تؤتي ثمارها".

وأضاف ان "وجود احتياطيات وإيرادات كبيرة ربما يعني أن الحكومات السابقة لم تكن تتعامل بجدية مع مسألة هيكلة اقتصادنا".

وتابع موضحا "لا تزال نسبة 90 في المئة من عائداتنا تأتي من النفط مثل العديد من دول مجلس التعاون الخليجي نحن نعتمد على النفط وهذا بالتأكيد غير مستدام لكننا نتعامل مع القضية الآن وسوف نتعامل معها حتى لو عاد سعر النفط الى 100 دولار للبرميل".

وذكر "لا شك أننا واجهنا عجزا في المالية العامة بعد سنوات عديدة من الفائض المريح ، لقد أدى انخفاض سعر النفط الى خفض الايرادات وللمرء أن يتخيل حجم المشكلات التي أتعامل معها بسبب ذلك".

واوضح "وبصفتي وزيرا للمالية هناك تحديان رئيسيان يجب أن أستيقظ وأتعامل معهما كل يوم الأول قصير المدى وهو سد العجز والآخر على المدى المتوسط والطويل الأجل وهو تنويع الاقتصاد".

■ **واجهنا عجزاً في المالية العامة بعد سنوات عديدة من الفائض المريح**

واضاف "في ما يتعلق بالتحدي الأول نحن نتصرف بشكل جيد لدينا مجموعة من الإصلاحات التي نقوم الآن بتجديدها لتكون اكثر كفاءة لقد قمنا بالتواصل مع الاتحادات الصناعية في مجالات المحاسبة والقانون والاقتصاد وغيرها من القطاعات لأخذ وجهات نظرهم طويلة الأجل حول ما هو مطلوب لأن علينا أن نبني توافقا في الآراء بشأن ضرورة الاصلاحات".

ولفت "لقد كنت صارما جدا في القول أن التراجع غير ممكن والاصلاحات تسير قدما وبعد البرنامج الوطني للاستدامة المالية الاقتصادية المنشود بمثابة أداتنا لتنفيذ هذه الاصلاحات لكن من الحكمة والحصافة تحديث تلك الأدوات باستمرار".

واكد اهمية ان تستفيد الكويت من الاوضاع الاقتصادية الحالية حيث قال "نحن لا نريد ان نعتمد على عنصر الدخل هذا نحن نريد الاستفادة من انخفاض اسعار النفط واستخدامها لتنفيذ الإصلاحات من أجل الاستدامة".

وكشف الصالح عن تركيزه على تحقيق المزيد من الكفاءة داخل الحكومة من خلال تقليص النفقات داخل الحكومة "بدلا من فرض هذا الأمر على جيوب المواطنين".

وشدد الصالح على انه لا توجد اي تخفيضات اضافية في الاعانات "بل ينبغي بدلا من ذلك وضع قيود مالية اكثر صرامة على الكيانات الحكومية مثل فرض حظر على توقيع عقود الإيجارات للمكاتب الجديدة".

وأضاف "أقول للادارات ان الأمر الآن يتجه إلى الأسفل في الميزانيات فهذه ميزانيتكم وعليكم ان تعطوني أولوياتكم".

وعند سؤاله عن الوضع الاستثماري اعرب عن تفاؤله باهتمام المستثمرين الاجانب بالكويت حيث بلغ اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 360 مليون دينار (1ر18 مليار دولار) في العام الماضي مقارنة مع معدل 280 مليون دينار (920 مليون دولار أمريكي) في عام 2015. واعطى مثالا على هذا الاهتمام بالتطرق الى ارتفاع مستويات الطلب على بيع السندات اخيرا في الكويت معتبرا ذلك "دليل آخر على اهتمام المستثمرين".

وأضاف "لقد كان الطلب كثيفا من أسماء تجارية ذات جودة واكتمل الاكتتاب بسرعة..لقد وصلت الكويت إلى سعر استرشادي يبلغ 75 نقطة أساس لأجل خمس سنوات وهو رقم لم يسمع به في دول مجلس التعاون الخليجي".

وعند سؤاله عن العمل البرلماني وتأثيره على الحركة الاقتصادية بالكويت قال الوزير الصالح "لن انكر أن عملية اتخاذ القرارات في الكويت أبطأ من دول الخليج الأخرى لأننا ديناميوقراطية لكن هذا لم يكن مصدر قلق لدينا برلمان منذ 50 عاما وما زلنا نتعلم فن التفاوض وبناء توافق في الآراء".

وتابع قائلا "بمجرد أن نبني قرارا يتفق عليه الجانبان سيكون بالتأكيد أقوى وأكثر صلابة وحكمة.. هل سألت نفسك لماذا كنا قادرين على بناء هذه الاحتياطيات القوية في حين لم يفعل الآخرون هذا الأمر؟ السبب هو أن لدينا نظام إدارة حكيمة وديمقراطية تتأكد من أننا لا ننفق كل ما لدينا".

وحول قضية تعليق ضريبة الشركات اقر الوزير الصالح انه علق خططا لادخال ضريبة الشركات خوفا من دخول دولة الكويت في وضع غير تنافسي ما لم تفرضها دول مجلس التعاون الخليجي في وقت واحد.

وحذر من افتراض ان تحدث ضريبة القيمة المضافة التي تعتبر من الاصلاحات التي تتماشى مع دول مجلس التعاون الخليجي تغييرا كبيرا في المالية العامة في الكويت.

واوضح ان تركيزه الحالي ينصب على ترشيد انفاق الحكومة "من اعلى الى اسفل ولن اتكىء على ضريبة القيمة المضافة كثيرا هناك الكثير من التقشف الذي يمكننا القيام به داخل النظام والذي من شأن ان يوفر لنا اكثر من ذلك".

وذكر ان "الاجراءات التي نصدرها في الخطة الجديدة تتضمن تشديدا اكثر كفاءة في الانفاقات بشكل لن يضر بنا كثيرا ولكن نأمل ان نتأكد من اننا لا نبالغ فيه".

أنس الصالح

■ **البرنامج الوطني للاستدامة المالية الاقتصادية المنشود بمثابة أداتنا لتنفيذ الإصلاحات المستهدفة**

■ **نريد الاستفادة من انخفاض أسعار النفط واستخدامها لتنفيذ الإصلاحات من أجل الاستدامة**

■ **تقليص النفقات داخل الحكومة بدلاً من فرضها على جيوب المواطنين**

■ **يتوجب وضع قيود مالية أكثر صرامة على الكيانات الحكومية**

■ **إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بالكويت بلغ 360 مليون دينار في 2016**

■ **لن اتكىء على ضريبة القيمة المضافة وهناك الكثير من التقشف الذي يمكننا القيام به داخل النظام**

مؤشرات البورصة تعود للمنطقة الحمراء

اغلقت بورصة الكويت تداولاتها أمس على انخفاض مؤشراتها الرئيسية الثلاثة بواقع 49ر95 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6793 نقطة و2ر96 نقطة للوزني و6ر62 نقطة ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 11ر3 مليون دينار كويتي (نحو 37ر1 مليون دولار أمريكي) في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة نحو 116 مليون سهم تمت عبر 3140 صفقة.

وكانت أسهم شركات (الإثمار) و(لوجستيك) و(التعمير) و(ايفا) و(م الأعمال) الأكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (سكب ك) و(الرابطة) و(لوجستيك) و(أولى تكافل) و(السور) الأكثر ارتفاعا.

بربحية 4.72 فلوس للسهم

«أعيان» تحقق 3.8 ملايين دينار أرباحاً في 2016

وسط أجواء سادتها الثقة لدى المساهمين عقدت شركة أعيان للإجارة والاستثمار جمعيتها العمومية بنسبة حضور بلغت 66.6%، وذلك في مقر الهيئة العامة للصناعة، حيث أبد الحضور خطوات مجلس الإدارة المتخذة في المدة السابقة في سياق إعادة هيكلة ديون الشركة والخطط التنفيذية المنفذة لهدف استعادة الشركة لربحيتها وتعظيم حقوق المساهمين.

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة فهد علي محمد ثنيان الغانم، الذي قام باستعراض التقرير السنوي لشركة أعيان للإجارة والاستثمار، وتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتقرير الحوكمة وتقرير الرقابة الداخلية وكذلك تقرير مراقبي الحسابات إضافة إلى البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

وتحدث الغانم مستعرضاً الأوضاع والظروف الجيوسياسية الصعبة التي تعاني منها المنطقة والتي ساهمت في فرض حالة من عدم اليقين على كافة أنشطة الأعمال، قائلاً إن عام 2016 كان عام المتغيرات والتحولات الاقتصادية الكبيرة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، وفي ظل هذه التحديات التشغيلية، استمرت جهود الشركة ومحاولات إعادة جدولة الجزء المتبقي من مديونياتها وذلك تنفيذاً لخطة إعادة هيكلة ومعالجة أوضاع الشركة، والشركة يحدوها الأمل أن تتم الموافقة على خطة إعادة الجدولة في المستقبل القريب.

وأشار إلى استمرار التعاون والتنسيق الدائم بين مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية في سبيل إعادة هيكلة الشركة وتطوير أدائها وأنشطة أعمالها، حيث عملت الشركة على زيادة الإيرادات التشغيلية وتحسين أداء قطاعات الشركة المختلفة في ظل الالتزام بالخطة الموضوعة. كما قامت الشركة بإدارة مواردها على النحو الأمثل وبذلت قصارى الجهود لتحويل العديد من الأصول غير المدرة إلى أصول مدرة سواء من خلال تبادل الأصول أو تطوير الأصول من خلال التمويل الذاتي لها، واستمرت الشركة بالمتابعة الحثيثة لشركاتها التابعة والزميلة والتي تمثل ركنا أساسيا من أركان الشركة نظراً لانعكاس نتائجها بشكل مباشر على شركة أعيان للإجارة والاستثمار.

الأداء المالي والربحية

وبيّن الغانم أن الشركة استطاعت في نهاية عام 2016 تحقيق مجمل إيرادات بلغت 42.5 مليون دينار كويتي وقد نتج عن ذلك تحقيق الشركة لصافي أرباح بلغ 3.785 مليون دينار كويتي، كما تعززت حقوق مساهمي الشركة الأم لتصل إلى 79 مليون دينار كويتي بارتفاع بنسبة 1.5 % عن العام المنصرم.

مضيفاً أنه عند مقارنة الوضع المالي للشركة بنهاية عام 2016 بالوضع المالي للشركة قبيل التوقيع على خطة إعادة الهيكلة في عام 2012 نجد نقلة نوعية في الموقف المالي للشركة، فمنذ ذلك الوقت، استطاعت الشركة تخفيض المطلوبات الخاصة بالدائنين من 333 مليون دينار كويتي لتصل إلى160 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2016.

الإفصاح والشفافية والحوكمة

وتابع الغانم أن أعيان التزمت بمتطلبات هيئة أسواق المال وتعليماتها المتعلقة بحوكمة الشركات وقامت بناء على تلك التعليمات بإعداد اللوائح اللازمة وتشكيل اللجان المطلوبة والإفصاح عن كافة المعلومات والبيانات المطلوبة والإفصاح عنها بموجب تلك التعليمات.

وختم الغانم كلمته بالقول إن أربعة أعوام قد مضت منذ التوقيع على خطة إعادة هيكلة الشركة، ونحن الآن بصدد مواجهة تحديات جديدة في ظل بيئة تشغيلية تسيطر عليها حالة من عدم اليقين وهو ما يحتنا على الاستمرار بالعمل وبذل الجهد في سبيل إرضاء كافة المتعاملين مع الشركة، إنني وإخواني في مجلس الإدارة نتطلع أن تستمر الشركة في نتائجها الإيجابية في العام القادم، كما نتطلع إلى التزام الشركة بخدمة مساهميها وكافة الأطراف المتعاملة معها بشفافية تامة. من ناحية أخرى تحدث منصور حمد المبارك، عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، فقدم لمحة موجزة عن الأوضاع الإقتصادية خلال عام 2016، مبينا حدوث تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي ليسجل 3.1% في عام 2016، كما أدى الاضطراب المستمر في سوق النفط العالمية وانخفاض الأسعار إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفيما يخص الوضع الاقتصادي المحلي، أشار المبارك إلى أن الكويت تضررت على خلفية انهيار اسعار النفط من مستوى 110 دولارات للبرميل قبل أكثر من عامين تقريبا إلى نحو 30 دولار مطلع عام 2016 ثم عودته للصعود في أواخر عام 2016 على خلفية اتفاق خفض الإنتاج. ويُقدر النمو الاقتصادي للدولة في عام 2016 بنحو 2.5% ومن المتوقع أن يرتفع إلى 2.6 % في عام 2017 وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي. ويتوقع أن يبقى نمو الأنشطة غير النفطية عند نسبة تتراوح من 3.5% - 4% خلال عامي 2017 و 2018، على أن يتم دعم الاقتصاد المحلي من خلال الإنفاق الرأسمالي وتحسن أسعار النفط.

وقد أوضح المبارك أن شركة أعيان تمكنت من تحقيق أرباحا مقدارها 3.8 مليون دينار كويتي بربحية سهم تبلغ 4.72 فلس لكل سهم، فيما بلغ إجمالي أصول الشركة 340 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2016، بينما بلغت حقوق المساهمين 79.1 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2016 مسجلة ارتفاع نسبته 1.5% مقارنة بمبلغ 77.9 في عام 2015. وأضاف أن الشركة واصلت التركيز على أنشطتها المتعددة محققة نتائج طيبة، مستعرضا ما تم تحقيقه خلال العام:

قطاع الإجارة

استمر قطاع الإجارة في أدائه التشغيلي الحالي خلال العام الماضي 2016 محققا أرباحا جيدة ومعدلات أداء متميزة. وحققت أعيان الإجارة القابضة المزيد من التقدم في أعمالها، فقد ارتفعت قيمة أصول الشركة ليبلغ إجمالي الأصول 74.107.738دينار كويتي، أما حقوق الملكية فقد ارتفعت بنسبة 10% عن عام 2015 حيث بلغت 29.596.680 دينار كويتي لعام 2016 مقارنة بـ 26.958.265 دينار كويتي لعام 2015. وارتفعت قيمة العقود التأجيرية للسيارات بنسبة 19%، في حين ارتفعت مبيعات السيارات المستعملة بنسبة 7% خلال العام الماضي. بالإضافة إلى ذلك أبرمت إدارة قطاع الإجارة (شركة أعيان الإجارة القابضة) عددا من الصفقات الكبرى خلال العام مع عدد من أهم وأكبر وكالات السيارات بغرض تنويع السيارات التي تقدمها لعملائها من الشركات والوزارات والأفراد وتقديم خدمات تنافسية أقوى.

جانب من الجمعية العمومية

على هامش اجتماع الجمعية العمومية للشركة

الوزان: «الوطنية الدولية القابضة» سجلت طفرة غير مسبوقة في أدائها

جانب من العمومية

افاد رئيس مجلس الإدارة في الشركة الوطنية الدولية القابضة عبد الوهاب الوزان ان الشركة سجلت خلال العام الماضي طفرة غير مسبوقة على مستوى الأداء العام لم تشهدها منذ سنوات طويلة.

وقال الوزان على هامش اجتماع الجمعية العمومية الذي انعقد أمس بحضور 68 في المئة من إجمالي المساهمين ان الشركة استطاعت إدراج اسهمها في سوق دبي المالي قبل خلال الربع الأخير من العام الماضي ما يعزز من حضورها الإقليمي.

وأوضح ان ذلك يأتي تماشيا مع استراتيجية الشركة لتوفير السيولة على سهم الشركة وزيادة وعي المستثمرين بانشطة واستثمارات الشركة.

وبدوره تحدث الرئيس التنفيذي في الشركة ممدوح عبد الغني الشربيني عن إنجازات الشركة خلال العام الأول من تولي الإدارة الحالية مهامها.

وكشف عن اهتمام الوطنية الدولية بتغيير نموذج واستراتيجية اعمالها بما يواكب تطلعات المساهمين، وذلك على المستويين الاستثماري و الإداري الامر الذي اثمر ارباحا لم تشهدها الشركة منذ عشر سنوات.

وقال الشربيني في سياق تصريحاته على هامش الجمعية ان الشركة سجلت نموا في نتائجها للعام 2016 يزيد عن 700 في المئة مقارنة بالعام 2015، ما يعكس نجاح الاستراتيجية التي تتبعها الشركة.

واشار الشربيني الى ان حقوق مساهمي الوطنية بلغت بحسب البيانات المعتمدة 36.8 مليون دينار بزيادة تصل الى 8 في المئة (تعادل 2.6 مليون دينار) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

وحول القيمة الدفترية لسهم الشركة بعد استبعاد اسهم الخزينة افاد الشربيني انها بلغت 181 فلس للسهم مقابل 163 فلس في عام 2015 .

واضاف الشربيني ان الشركة تعكف حاليا على تنفيذ استراتيجية للعمل على تعزيز وضعها المالي . حيث تقوم بدراسة وتقييم مشاريع جديدة وذلك لتوظيف السيولة المتوفرة بالشركة بما يحقق عوائد مجزية للمساهمين.

وبين الشربيني ان الوطنية الدولية القابضة تهتم باقتناص الفرص الاستثمارية ذات الدخل التشغيلي بشرط ان يكون انكشافها او تأثرها بتقلب الأسواق المالية محدود . ما يوفر الطمأنينة للشركة وذلك حفاظا على حقوق مساهميها.

وقال الشربيني ان الشركة ستواصل برنامج التخارج من الاستثمارات غير المدرة للعائد، منوها الى انها نجحت خلال العام 2016 في الخروج من اجمالي استثمارات غير مدرة للدخل بمبلغ 13 مليون دينار مقابل الحصول على اصول تشغيلية وذلك تنفيذا لاستراتيجية الشركة (2016 – 2021) المعتمدة من مجلس الإدارة .